مجلة المجمع العلمي

معانـــي الإعـــراب

الدكتور احمد مطلوب

رئيس المجمع العلمي

الملخص :

يتطرق البحث الى معاني الإعراب ودلالاتها بعد أن شاع بين بعض الدارسين أنها لا تدل على شيء وإنما الحركات الثلاثة : الضمة والفتحة والكسرة ، تأتي للانطلاق في النطق . وقد ناقش البحث هذه المسألة ، وانتهى الى ما انتهى اليه كثير من القدماء والمعاصرين من أن للحركات معانٍ تدل على ما يُقصد اليه من معنى يحدد الهدف ويوضح السبيل .

(١)

الإعراب ــ لغةً ــ هو ((الإبانة ، يُقال : أعرب عنه لسانه ، وعرَّب ، أي : أبان وأفصح ، وأعرب عن الرجل بَيَّن عنه، وعرَّب عنه : تكلم بحجته ... وإنما سُمي الإعراب إعرابا لتبينه وإيضاحه ، ... ويُقال : أَعْرِبْ عما في ضميرك ، أي : أَبِنْ ، ومن هذا يقال للرجل الذي أفصح الكلام : أعرَبَ)) .

والإعراب ــ اصطلاحا ــ : ((إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، وأعربَ كلامه : إذا لم يلحن في الإعراب))[١] .

---

[١] لسان العرب (عرب) .

ولا يخرج مفهوم الإعراب ــ اصطلاحا ــ عن هذا ، قال أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزَّجاجيّ (-٣٣٧ ، أو ٣٤٠ هـ) : ((الإعراب : الحركاتُ المبينة عن معاني اللغة))[٢].

وقال أبو علي الحسن بن احمد الفارسيّ (-٣٧٧هـ) :((الإعراب : أنْ تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل)) . وأوضح عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (- ٤٧١ ، أو ٤٧٤هـ) هذا التَّعريف بقوله : ((اعلم أنَّ الإعراب على وجهين :

أحدهما : أنْ يكون من قولهم : أعرب عن نفسه ، إذا بَيَّنَ ما في ضميره وأوضحه ؛ لأن حقيقة الإعراب : إيضاح المعاني ...

والثاني : أنْ يكون (أعرب) منقولا عن قولهم : (عَربت معدَتُه) إذا فسدت ، فكأنَّ المعنى في الإعراب : إزالة الفساد ، ورفع الإبهام))[٣].

وقال أبو الفتح عثمان بن جني (-٣٩٢هـ) : ((هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت : ((أكرمَ سعيدٌ أباه)) و ((شكرَ سعيد أبوه)) علمت برفع أحدهما ونصب الآخر ، الفاعلَ من المفعول ، ولو كان الكلام شَرْحا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه)) ، ثم قال : ((وأما لفظه ، فإنَّه مصدر ((أعربت عن الشيء)) إذا أوضحت عنه ، ((وفلان مَعْرِبٌ عما في نفسه)) أي : مُبيّن وموضح عنه ، ومنه ((عرّبت الفرس تعريبا)) إذا بزغته ، وذلك أن تنسف أسفل حافره ، ومعناه : أنه قد بان بذلك ما كان مخفيا من أمره بظهوره مرآةَ عينه بعدما

---

[٢] الإيضاح في علل النحو ص ٩١ .

[٣] كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ج١ ص ٩٧ .

كان مستورا ، وبذلك تعرف حاله : أَصلْبٌ هو أَم رَخْو ؟ وأَصحيح هو أَم سقيم ؟ وغير ذلك))[٤].

وقال عبد الرحمن بن محمد الأَنباري (-٥٧٧ هـ) : ((أَما الإِعراب فحدُّه : اختلاف أَواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا وتقديرا))[٥].

وقال أَبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري (-٥١٦ هـ) : ((وأَما الإِعراب في صناعة النحو فهو تغير أَواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها))[٦].

وقال تقي الدين أبو الخير منصور بن فلاح اليمني (-٦٨٠هـ) : ((وحدُّه : عند مَنْ يرى أَنه الحركات ما اختلف أَواخر الكلم به حسا أو حكما لاختلاف العامل لفظا أَو تقديرا))[٧].

وذكر جلال الدين عبد الرحمن بن أَبي بكر السيوطي (-٩١١هـ) عشرة معانٍ للإِعراب ، وقال : إِنَّ ((المناسب للمعنى الاصطلاحي منها هو الأَول إذ القصد به إِبانة المعاني المختلفة))[٨]. ويريد به قوله : ((الإِبانة : يقال : ((أعربَ الرجلُ عن حاجته)) : أبان عنها ، ومنه : الحديث : ((والثيِّب تُعْرِبُ عن نفسها)) .

---

[٤] الخصائص ج١ ص ٣٥ ــ ٣٦ .

[٥] كتاب أَسرار العربية ص ١٩ .

[٦] شرح ملحة الإِعراب ص ٢٩ .

[٧] المغني في النحو ج١ ص ٢٠٩، وينظر الأَشباه والنظائر في النحو ج١ ص ١٧٢ .

[٨] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ج١ ص ٤٠ ، وينظر الأَشباه والنظائر ج١ ص ١٧٨ .

وتعريف المعاصرين لا يبعد عما ذكر آنفا ، قال الدكتور شوقي ضيف (– ٢٠٠٥م) : ((الإعراب تغير آخر الكلمة رفعا ونصبا وجرا في الاسم المعْرَب ، ورفعا ونصبا وجزما بالسكون في الفعل المضارع))[٩].

وقال الدكتور احمد عبد الستار الجواري (– ١٩٨٨م) : ((الإعراب ــ كما هو معروف ــ معناه اللغوي هو الإبانة والإفصاح ، وهو في الإصطلاح النحوي : إبانة موقع اللفظ من التركيب والنظم))[١٠].

وقال الدكتور مهدي المخزومي (– ١٩٩٣م) : ((الإعراب ــ فيما نرى : بيان ما للكلمة أو للجملة من وظيفة لغوية ، أو من قيمة نحوية لكونها مسندا اليه ، أو مضافا اليه، أو فاعلا، أو مفعولا، أو حالا ، أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في ثنايا الكلام ــ أيضا ــ))[١١].

وقال : ((الإعراب : أنْ يتغير آخر الكلمة بتعاقب الأغراض النحوية التي تؤديها الكلمة في أثناء الجملة)) [١٢].

وحركات الإعراب ثلاث ، قال الخليل بن احمد الفراهيدي (–١٧٥هـ) : ((فالفتحة من الألف ، والكسرة من الياء ، والضمة من الواو))[١٣].

---

[٩] تجديد النحو ص ١٠٩ .

[١٠] نحو المعاني ص ٣٢ ، وينظر نحو التيسير ص ٦٦ .

[١١] في النحو العربي ــ نقد وتوجيه ــ ص ٦٧ ، وينظر في النحو العربي ــ قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ص ٦٦ .

[١٢] في النحو العربي ــ قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ص ٢٨ .

[١٣] كتاب سيبويه ج ٤ ص ٢٤٢ .

وقال ابن جني : ((إنها أبعاض حروف المد واللين ، وهي الألف والياء والواو ، فكما أنَّ هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث وهي : الفتحة والكسرة والضمة ، فالفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء ، والضمة بعض الواو))[١٤].

وقال محمد بن الحسن الاسترابادي المعروف بالرضي(- ٦٨٨هـ) : ((إنَّ الحركات في الحقيقة أبعاضٌ حروف العلة))[١٥].

وقال الخليل بن احمد الفراهيدي إنَّ الحركات إنَّ الحركات الثلاث : ((زوائد ، وهن يلحقن الحرف ليوصل الى التكلم به ، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه))[١٦]، وهذا ما قاله أحد تلاميذ سيبويه وهو محمد بن المستنير المعروف بقطرب (-٢٠٦ هـ) : ((وإنما أعربت العرب كلامها ؛ لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون ــ أيضا ــ لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يُبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام : ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ، ولا في حشو بيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يُبطئون ، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون ، وتذهب المهلة من كلامهم ، فجعلوا الحركة عقب الإسكان)) . فقيل له : ((فهلاَّ لزموا

---

[١٤] سر صناعة الإعراب ج١ ص ١٧ .

[١٥] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (القسم الأول ــ المجلد الأول) ص ٦٠ .

[١٦] كتاب سيبويه ج٤ ص ٢٤١ .

حركة واحدة ؛ لأنها مجزئة لهم ، إذا كان الغرض إنما هو حركة تعتقب سكونا ؟)) . فقال : ((لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم فأرادوا الاتساع في الحركات ، وألاّ يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة)) . قال الزجاجيّ : ((هذا مذهب قطرب واحتجاجه ، وقال المخالفون له ردا عليه : لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرةً ، ورفعه أُخرى ونصبه ، وجاز نصب المضاف اليه ؛ لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل به الكلام . وأيّ حركة أتى بها المتكلم أجزأتهُ فهو مخير في ذلك ، وفي هذا فساد للكلام وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم))[١٧].

والى مثل هذا ذهب الدكتور ابراهيم أنيس (– ١٩٧٧م) وقال : إنَّ تحريك أواخر الكلمات ((كان من صفة الوصل في الكلام شعرا أو نثرا ، فاذا وقف المتكلم أو اختتم جملته لم يحتج الى تلك الحركات ، بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يسمى السكون ، كما يظهر أنَّ الأصل في كل الكلمات أنْ تنتهي بهذا السكون ، وأنَّ المتكلم لا يلجأ الى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل))[١٨]. وقال : ((لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تَعدو أنْ تكون حركات يحتاج اليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض))[١٩].

---

[١٧] الإيضاح في علل النحو ص ٧٠ ــ ٧١ .

[١٨] من أسرار اللغة ص ٢٠٤ .

[١٩] المصدر نفسه ص ٢٢١، وتنظر ص ٢٣٥، ٢٤٩، ٢٥٠، اللهجات العربية ص٦٢

وكان ابن جني قد أَرجع علامات الإعراب الى المتكلم نفسه ، وقال : ((وإنما قال النحويون : عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أنّ بعض العمل يأتي مسببا من لفظ يصحبه كـ ((مررت بزيد)) و ((ليت عمرا قائم)) وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، وهذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول . فأما في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أَو باشتمال المعنى على اللفظ ، وهذا واضح))[٢٠]

وهذا ما ذهب اليه أبو العباس احمد بن عبد الرحمن بن مضاء اللخميّ القرطبيّ (– ٥٩٢هـ) وقال إن القول بأن العامل أَحدث الإعراب ((بيّنُ الفساد)) ودعم رأيه بما قاله ابن جني ، وهو أَنَّ ((العمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره))[٢١].

ولكن ابن جني لم يثبت على قوله الذي دعمَ ابن مضاء رأيه به ، لأَنه عند التطبيق أَخذ بفكرة العامل النحوي المعهود عند سيبويه وأَصحابه من بعده [٢٢].

فالحركات ــ كما ذكر آنفا ــ ((لها وظيفة صوتية ليس غير، وهذا يرفضه واقع الاستعمال اللغوي ، فالحركات تحمل قيما خلافية

---

[٢٠] الخصائص ج١ ص ١٠٩ ــ ١١٠ .

[٢١] كتاب الرد على النحاة ص ٨٦ ــ ٨٧ .

[٢٢] ينظر العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي ص ٦٧ .

ودلالات لا يتضح المعنى بغيرها ، ولو كان الأمر ــ كما يرى قطرب ــ للتخفيف في الوصل عند الكلام فتمنع الحركات المتكلم من الابطاء وتكبح جماحه عند الحركة لكانت هناك حركة واحدة في كثير من الأساليب في مثل : ((الأسد ، المروءة ، نحن العرب ، كم كتابا ، لا تأكل سمكا وتشرب)) . ولما كانت هناك حاجة الى أنْ تنطق تارةً بالضمة او الكسرة في تمييز (كم) الخبرية ، وأخرى بالفتحة ، فتشير بالفتحة الى معنى يختلف عن المعني السابق . وقد يترتب على هذا الفهم تصرف سلوكي يقوم به المخاطب والسامع))[٢٣].

وكان النحاة قد استقروا كلام العرب فوجدوا للحركات ودلالات ، قال الزجاجيّ : (((إنّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ، ومفعولة ، ومضافة ومضافا اليها ، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة ، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني))[٢٤].

وقال احمد بن فارس : ((فإنّ الإعراب هو الفارق بين المعاني ، ألا ترى أنّ القائل إذا قال : ((ما أحسن زيد)) لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلا بالإعراب))[٢٥]، وهو من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب الذي ((هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ، ولولاه ما مُيز فاعل من مفعول ، ولا

---

[٢٣] المصدر السابق ص ٦٦ .

[٢٤] الإيضاح في علل النحو ص ٦٦ .

[٢٥] الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ص ٦٦ .

مضاف من منعوت ، ولا تعجب من استفهام ، ولا صَدْر من مصدر ، ولا نعت من تأكيد))[٢٦].

وقد أوضح النحاة وجوه إعراب الاسم ومنهم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (– ٥٣٨هـ) إذا قال عن تلك الوجوه : ((هي الرفع ، والنصب ، والجر ، وكل واحد منها علم على معنى ، فالرفع علم الفاعلية والفاعل واحد ليس إلا ، وأما المبتدأ وخبره وخبر (إنَّ) وأخواتها و (لا) التي لنفي الجنس ، وأسم (كان) وأخواتها ، واسم (ما) و (لا) المشبهتين بـ (ليس) فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه ، وللتقريب . وكذلك النصب علم المفعولية ، والمفعول خمسة أضرب : المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول له ، والحال ، والتمييز ، والمستثنى المنصوب ، والخبر في باب (كان) والاسم في باب (إنَّ) والمنصوب بـ (لا) التي لنفي الجنس ، وخبر (ما) و (لا) المشبهتين بـ (ليس) ملحقات بالمفعول ، والجر علم الإضافة . وأما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات ، ينصبُ عمل العاملَ على القبيلين انصبابةً واحدة))[٢٧].

وقال الرضي : ((جُعل الرفع الذي هو أقوى الحركات للعُمد ، وهي ثلاثة : الفاعل ، والمبتدأ ، والخبر ، وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز ، أو اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه ، والمستثنى غير

---

[٢٦] المصدر نفسه ص ٧٧ ، وينظر المغني في النحو ج١ ص ١٩٦ .

[٢٧] المفصل في علم العربية ص ١٨ ، وينظر شرح المفصل ج١ ص ٧٢ .

المفرغ والأسماء التي تلي حروف الإضافة ــ أعني حروف الجر ــ . وإنما جُعل للفضلات النصب الذي هو أضعف الحركات وأخفها لكون الفضلات أضعف من العُمد وأكثر منها))[٢٨].

وقال السيوطي : ((أنواع الإعراب رفع للعُمد ، ونصب للفضلات وجر لما بينها))[٢٩].

هذا ما قاله القدماء ، وليس جديدا ما ذكره ابراهيم مصطفى (- ١٩٦٢م) ((فأما الضمة فانها علم الاسناد ، ودليل أنَّ الكلمة المرفوعة يُراد أن يسند اليها ويتحدث عنها . وأما الكسرة فإنها علم الإضافة وإشارة الى ارتباط الكلمة بما قبلها سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة كما في ((كتاب محمد)) و ((كِتاب لمحمد)) . ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما اشرنا اليه إلا أنْ يكون ذلك في بناء أو في نوع من الإتباع . أمَّا الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالّة على شيء ، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يُراد أنْ تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك ، فهي بمثابة السكون في لغة العامة . فللإعراب الضمة والكسرة فقط ، وليستا بقية من مقطع ولا أثرا لعامل من اللفظ ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام . فهذا جوهر الرأي عندنا ، وخلاصة ما نسعى بعده في تفصيله وتأييده))[٣٠].

---

[٢٨] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (القسم الاول ، المجلد الاول) ص ٥١ .

[٢٩] همع الهوامع ج١ ص ٦٤ .

[٣٠] إحياء النحو ص ٥٠ ، وتنظر ص (و) و ص ٧٨ وما بعدها .

وأي رأي له ؟ وهذا ما قاله القدماء وحددوا دلالة الفتحة بأنها علامة الفضلة أي غير الاسناد والإضافة ، وقد دلَّت على ذلك لكثرة المنصوبات في العربية .

وسار الدكتور مهدي المخزومي على نهج ابراهيم مصطفى، وقال: ((ليست الفتحة علما لشيء خاص ولكنها علم كون الكلمة خارجة عن نطاق الاسناد أو الاضافة))[٣١]، أي لها دلالة ولم تذكر عبثا لأنها أخف الحركات فقط .

اما الدكتور احمد عبد الستار الجواري فقد قال : ((إنَّ الرفع والنصب والخفض معانٍ تشعر بمكان اللفظ من الكلام وتدل عليه))[٣٢]، وهذا هو الصحيح .

فالإعراب مهم سواء أكانت علاماته الضمة والفتحة والكسرة ، أم الألف والواو والياء ، وإن لم يكن ((غاية في ذاته)) وإنما غايته الأساسية صحة النطق ، وهو ضروري [٣٣]، ولا يصح إذا خرج عن الإعراب ، ولكنه لا يكون علامة تمايز إذا كان الاسم مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا، وإنما يكون التمايز في التركيب ، وهو توخي معاني النحو ، وهو ما أُطلق عليه عبد القاهر الجرجاني (النظم)، أي ((تعليق الكلم بعضها ببعض ،

---

[٣١] في النحو العربي ــ نقد وتوجيه ص ٨١ ، وتنظر ص ٦٧ .

[٣٢] نحو التيسير ص ٧١ .

[٣٣] ينظر مدخل كتاب الرد على النحاة ص ٧٥ ، وص ١٦٤ من الكتاب ، وتجديد النحو ص ٢٦ ، وتيسير النحو ص ٥٨ ، وتقديم كتاب الإيضاح ص (د) .

وجعل بعضها بسبب من بعض))[٣٤]، وأوضح ذلك في تحليل آيات قرآنية وأبيات شعرية وهو في تحليله لا يذكر علامات الإعراب لأنها أساس الكلام ، ولا يصح التعبير إنْ وقع فيه خطأ أو خلل ، ويكون النظر فيما وراء ذلك ، والبحث عن (معاني النحو) والوقوف عليها ، ومن ذلك ما قاله في أبيات البحتري :

بلونا ضرائبَ مَنْ قد نَرى ... فما إنْ رأينا لفتح ضَريبا
هو المرءُ أبدتْ له الحادثا ... تُ عَزْما وشيكا ورأيا صليبا
تَنَقَّلَ في خُلُقَي سُؤْدَدٍ ... سَماحا مُرَجًّى وبأْسا مَهيبا
فكالسيف إنْ جئتَه صارِخا ... وكالبحـــرِ إنْ جئتَهُ مُستثيبا

((فاذا رأيتها قد راقتك وكثرت عندك ، ووجدت لها اهتزازا في نفسك ، فَعُدْ فانظر في السبب ، واستقصِ في النظر ، فإنك تعلم ضرورةً أنْ ليس إلا أنه قدَّم وأخَّر ، وعرَّف ونكَّر ، وحذف وأضمر، وأعاد وكرَّر، وتوخى على الجملة وجها من الوجوه التي يقتضيها (علم النحو) فأصاب في ذلك كله ، ثم لَطَّف موضعَ صوابه ، وأتى مأتىً يُوجب الفضيلة ، أفلا ترى أنَّ أوّلَ شيءٍ يروقك منها قوله : ((هو المرءُ أبدَتْ له الحادثات)) ثم قول : ((تنقل في خُلُقَي سؤدد)) بتنكير ((السؤدد)) وإضافة ((الخُلُقين)) اليه ، ثم قوله : ((فكالسيف)) وعطفه بالفاء مع حذفه المبتدأ ؛ لأن المعنى لا مَحالة ((فهو كالسيف)) ثم تكريره الكاف في قوله : ((وكالبحر)) ثم أنْ قَرن الى كل واحد من التشبيهين شرطا جوابه فيه ،

---

[٣٤] دلائل الإعجاز ص ٤ .

ثم أنْ أخرج من كل واحد من الشرطين حالا على مثال ما أخرج من الآخر ، وذلك قوله : ((صارخا)) هناك و ((مستثيبا)) ههنا . لا ترى حسنا تنسبه الى النظم ليس سببه ما عددتُ أو ما هو في حكم ما عددتُ ، فاعرِفْ ذلك))[٣٥].

(٢)

أنكر بعض القدماء والمعاصرين أنْ تكون لعلامات الإعراب دلالة ، وأنكر ابراهيم مصطفى أنْ تكون للفتحة دلالة ، وإنما هي ((الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يُراد أنْ تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة))[٣٦]، على الرغم من أن القدماء كالزمخشري والسيوطي والرضي واليمني ذكروا أنَّ الضمة للفاعلية والفتحة للفضلة ، والكسرة للاضافة ، أي أنَّ المعاني التي تدل عليها الحركات ثلاثة ((الفاعل وما أشبهه فأعطوه الرفع ، والمفعول وما أشبهه فأعطوه النصب ، والمضاف اليه وما أشبهه فأعطوه الجر ، ثم زادوا الجزم للفعل لقوة مشابهته للاسم))[٣٧].

لم يكن خلاف المعاصرين في المرفوعات والمجرورات ، وإنما الخِلاف في المنصوبات وعلامة نصبها على الرغم من أن القدماء ذكروا

---

[٣٥] دلائل الاعجاز : ص ٨٥ ــ ٨٦ .

[٣٦] إحياء النحو ص ٥٠ .

[٣٧] المغني في النحو ج١ ص ٢٢٧ ، وذكر ابن فلاح اليمني في كتابه هذا ج١ ص ٢٣٧ للرفع أربع علامات ، وللنصب خمس علامات ، وللجر ثلاث علامات وللجزم ثلاث علامات .

أنها لما فضل من الاسناد والاضافة ، أي أنها تدل على غير هذين من الكلام أي ((أنَّ الرفع والنصب والخفض مَعانٍ تشعر بمكان اللفظ من الكلام وتدل عليه))[٣٨].

وقد حدد القدماء المنصوبات ، وذكر سيبويه في الكتاب نحو ثلاثين بابا تحدث فيها عما يجيء في الكلام منصوبا[٣٩]، وهذه المنصوبات تعبر عن أساليبَ عربيةٍ مختلفة ولم يقع فيها خلاف كبير كما وقع في اسم (إنَّ) وأخواتها واسم (لا) النافية للجنس إذ نصبت الاسماء في حين أن من حقها الرفع لأنها مبتدآت في الأصل . قال ابراهيم مصطفى عن اسم (إنَّ) إنَّه ((مُتحدث عنه ، وحقه الرفع على أصلنا الذي قررناه ، ولكنه منصوب ، ولا نتخرج أن نقول : إن النحاة قد أخطأوا فهم هذا الباب وتدوينه ، ثم تجرأوا على تغليط العرب في بعض أحكامه))[٤٠]. فاسم (إنَّ) وأخواتها مرفوع ، واستشهد بقوله تعالى : ((قالوا إنْ هذانِ لساحرانِ يُريدان أنْ يخرجاكم من أرضكم بسحرهما)) (طه ٦٣) .

لقد وردتْ (إنْ) في المصحف الشريف بتسكين النون لا بتشديدها وفتحها ، وفسرها جار الله الزمخشري بما نقله ، وذكر أنَّ (إنْ) بمعنى (نَعمَ) و (ساحران) : خبر مبتدأ محذوف ، واللام داخلة على الجملة

---

[٣٨] نحو التيسير ص ٧١ .

[٣٩] ينظر كتاب سيبويه ج١ ص ٢٥٣ ، ٢٧٣ ، ٢٩٠ ، ٣١٢ ، ٣١٨ ، ٣٢٢ ، ٣٣٥ ، ٣٤٨ ، ٣٦٧ ، ٣٧٠ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، ٣٨٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ج٢ ص ٦٠ ، ٦٢ ، ٧٧ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ج٣ ص ٢٨٦ .

[٤٠] إحياء النحو ص ٦٤ .

تقديره ((لهما ساحران)) [٤١].

وقد يُراد بها ((ما هذان إلاّ ساحران يريدان الاستيلاء على أرض مصر وإخراجكم منهـا بهذا السحـر))[٤٢]، أي أنها حرف نفي و (هذان) مبتدأ ، و (ساحران) خبر [٤٣]، وليس من حاجة الى تأويل النحاة ما دام القرآن الكريـم قد قطـع دابـر المؤوّلين ، وذكر الحرف ساكن النون .

واستشهد ابراهيم مصطفى بقوله تعالى : ((إنَّ الذين آمنوا والذينَ هادوا ، والصابئونَ والنصارى مَنْ آمنَ باللهِ واليومِ الآخر ، وعَمِلَ عملا صالحا فلا خوفٌ عليهم ، ولا هم يَحزنون)) (المائدة ٦٩) . ولا يسند رأيه مجيء (والصابئون) لأن الكلمة رفعت على الابتداء ، قال جار الله الزمخشري : ((والصابئون رفع على الابتداء وخبره محذوف ، والنية به التأخير عما في حيز (إنْ) من اسمها وخبرها كأنّه قيل : ((إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا ، والصابئون كذلكَ ، وأنشد سيبويه شاهدا له :

وإلاّ فاعلمـوا أنّا وأنتـم بُغـاةٌ ما بقينا في شِقـاقِ

أي : ((فاعلموا أنَّا بُغاة وأنتم كذلك))[٤٤].

---

[٤١] الكشاف ج٣ ص ٥٦ .

[٤٢] صفوة التفاسير ج٢ ص ٢٣٨ .

[٤٣] معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم ص ٤١١ .

[٤٤] الكشاف ج١ ص ٥١٤ .

وجاءت الكلمة معطوفة في قوله تعالى : ((إنَّ الذين آمنوا والذينَ هادوا والنصارى والصابئين مَنْ آمَنَ بالله واليومِ الآخِر ، وعَمِلَ صالحا فلهم أَجْرهم عند ربهم ولا خَوفٌ عليهم ولا هُم يحزنون)) (البقرة ٦٢) ، وقوله : ((إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إنَّ الله يَفْصِل بينهم يومَ القيامةِ ، إنَّ الله على كل شيءٍ شهيد)) (الحج ١٧) .

فكلمة (الصابئون) ليست دليلا على أنها معطوفة على اسم (إنَّ) وإنَّما هي مبتدأ ، كما ذكر الزمخشري ، أو أنَّ في الآية تقديما وتأخيرا والتقدير فيه : ((إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا ومن آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، والصابئون والنصارى كذلك)) . أو أنْ يجعل ((مَنْ آمن بالله واليوم الآخر)) خبر الصابئين والنصارى ، وتضمر ((للذين آمنوا والذين هادوا)) مثل الذي أظهرت للصابئين والنصارى))[٤٥].

واستشهد ابراهيم مصطفى بقراءة من رفع (الملائكة) في قوله تعالى : ((إنَّ الله وملائكته يصلون على النبي)) (الاحزاب ٥٦) وهي في المصحف الشريف بالنصب ؛ لانها معطوفة على اسم (إنَّ) .

واستشهد بحديث :((إنَّ من أشدِّ الناس عذابا يومَ القيامة المصورون)) ولا يخطئ رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ فيأتي بما يخرج عن فصاحته وبلاغته وهو القائل : ((أنا أفصح العرب بيد أني من قريش)) وما أضعف حجج بعضهم حين يبحث عن الشاذ والغريب ، أو

---

[٤٥] كتاب أسرار العربية ص ١٥٣.

الموضوع والمنحول ليسند رأيا أتى به ليكسر عمود العربية ، وما استقرت عليه الأصول .

واستشهد ببيت بشر بن أبي خازم :

وإلاّ فاعلموا أنّا وأنتم بُغاةٌ ما بقينا في شِقاقِ

وهو البيت الذي قال عنه سيبويه : ((كأنه قال : بغاة ما بقينا وأنتم))[٤٦] وبذلك يكون الشاهد صحيحا .

وليؤكد رأيه قال : إنَّ استعمال (إنَّ) في القرآن الكريم أكثر ما استعملت متصلة بالضمير ، ووضع جدولا للمكسورة الهمزة والمفتوحة ، وكانت جملة المتصلين بالضمير (٩٢٠) ، والمتصلة بالظاهر (٤٤٤) والمتصلة بالموصول (١١٦) والمتصلة بالاشارة (٤٥) والمكفوفة (١٥٦)[٤٧].

ولن يسعفه هذا الإحصاء ؛ لأنَّ القرآن الكريم كان ينوّع في أساليب التعبير بحسب المعنى والمقام والسياق ، فقد يأتي الاسم الظاهر بعد (إنَّ) وأخواتها وقد يأتي ضميرا ، أو اسما موصولا ، أو اسم إشارة .

وكان أبو بشر عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه (- ١٨٠ هـ) قد ذكر أنَّ (إنَّ) وأخواتها تعمل عمل الفعل فيما بعده ، وزعم الخليل بن احمد الفراهيدي أنها عملت عملين : الرفع والنصب [٤٨]، وفرق بين المفتوحة الهمزة والمكسورة ، قال : ((أما (أنَّ) الخفيفة وتكون (أنْ)

---

[٤٦] كتاب سيبويه ج٢ ص ١٥٦ ، وينظر الكشاف ج١ ص ٥١٤ .

[٤٧] ينظر الجدول في إحياء النحو ص ٦٨ .

[٤٨] كتاب سيبويه ج٢ ص ١٣١ ، وتنظر ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٨ .

اسما، ألا ترى أنك تقول : ((قد عرفتُ أنك منطلق)) فـ (أنك) في موضع اسم منصوب ، كأنك قلت : ((قد عرفت ذاك)) . وتقول : ((بلغني أنك منطلق)) فـ (أنْك) في موضع اسم مرفوع ، كأنك قلت : ((بلغني ذاك)) فإنَّ الاسماء التي تعمل فيها صلة لها كما أنَّ (أنَّ) الأفعال التي تعمل فيها صلة لها)) ثم قال : ((وأما (إنَّ) فانما هي بمنزلة الفعل لا يعمل فيها ما يعمل في (أنَّ) كما لا يعمل في الفعل ما يعمل في الأسماء ، ولا تكون (إنَّ) إلا مبتدأةً ، وذلك قولك : ((إنَّ زيدا منطلقٌ)) و ((إنك ذاهبٌ))[٤٩].

وقال أبو بكر محمد بن سهل بن السَّراج (– ٣١٦هـ) إنَّ ما كان المنصوب هو المرفوع في المعنى ثلاثة أضرب : ((فمنه ما العامل فيه فهل حقيقي ، ومنه ما العامل فيه شيء على وزن الفعل ويتصرف تصرفه وليس بفعل في الحقيقة ، ومنه ما العامل فيه حرف جامد غير متصرف))[٥٠].

ومن الأول : الحال والتمييز ، ومن الثاني : خبر (كان) وأخواتها ، ومن الثالث : الحروف التي تعمل عمل الفعل فترفع وتنصب وهي (إنَّ) واخواتها[٥١]، أي أنَّ محل اسم (إنَّ) الرفع على الابتداء .

وقال الزَّجاجيّ :(فأما العلة القياسية فأنْ يقال لمن قال : نصبت (زيدا) بـ (إنَّ) في قوله : ((إنَّ زيدا قائم)) ولِمَ وجب أنْ تنصب

---

[٤٩] كتاب سيبويه ج٣ ص ١١٩ ــ ١٢٠ .

[٥٠] الأصول في النحو ج١ ص ٢١٣ .

[٥١] الأصول في النحو ج١ ص ٢٢٩ .

(إنَّ) الاسم ؟ فالجواب في ذلك أنْ يقول : لأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي الى مفعول فحملت عليه ، فأعملت إعماله لمّا ضارعته ، فالمنصوب بها مُشبَّه بالمفعول لفظا ، والمرفوع بها مشبَّه بالفاعل لفظا ، فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّمَ مفعوله على فاعله نحو : ((ضرب أخاك محمد)) وما أشبه ذلك)) [٥٢]. وقال في (باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر) : ((وإنما نصبت الاسم ورفعت الخبر لمضارعتها الفعل المتعدي ، وذلك أنها تطلب اسمين كما يطلبهما الفعل المتعَدي ، ويتصل بها المضمر المنصوب كما يتصل بالفعل المتعدي))[٥٣].

وقال ابن جني عن (إنَّ) وأخواتها : ((فهذه الحروف كلها تدخل على المبتدأ والخبر ، فتنصب المبتدأ ويصير اسمها ، وترفع الخبر ويصير خبرها ، واسمها مشبه المفعول ، وخبرها مشبه بالفاعل))[٥٤].

وعلل الزمخشري نصب اسم (إنَّ) ورفع خبرها بقوله : ((ارتفاعه عند أصحابنا بالحرف لأنه أشبه الفعل للزومه الأسماء ، والماضي منه في بنائه على الفتح ، فألحق منصوبه بالمفعول ، ومرفوعه بالفاعل))[٥٥].

وقال أبو البركات الأنباري : ((فإنْ قيل : فلم نصبت الاسم ورفعت الخبر ؟) قيل : لأنها أشبهت الفعل ، وهو يرفع وينصـــب ، شبهت (به)

---

[٥٢] الايضاح في علل النحو ص ٦٤ ، وينظر علل النحو لابن الوراق ص ١٨٨ .

[٥٣] كتاب الجمل في النحو ص ٥١ ــ ٥٢ .

[٥٤] كتاب اللمع في العربية ص ٤١ .

[٥٥] المفصل ص ٢٧ ، وينظر شرح المفصل ج١ ص ١٠٢ .

فنصبت الاسم تشبيها بالمفعول ، ورفعت الخبر تشبيها بالفاعل))[٥٦].

وقال الحريري : ((أجريت مجرى الفعل المتعدي الذي يرفع وينصب بفعليته ، إلا أنها تجري مجرى الفعل الذي تقدم مفعوله ، وأُخر فاعله))[٥٧].

وقال ابن فلاح اليمني : ((فإنما عملت لاختصاصها بالأسماء ، وإنما عملت عمل الأفعال رفعا ونصبا لأنها أشبهت الأفعال معنى ولفظا ، أما المعنى فلأنَّ معانيها معاني الأفعال كـ (أكدت) و (شبهت) و (تمنيت) و (استدركت)))[٥٨].

وقال بدر الدين بن مالك (- ٦٨٦هـ) : ((وهذه الحروف شبيهة بـ (كان) لما فيها من سكون الحشو وفتح الآخر ، ولزوم المبتدأ والخبر ، فعملت عكس عمل (كان) ليكون المعمولان معها كمفعول قُدم ، وفاعل أُخر ، فتبين فرعيتها ، فلذلك نصبت الاسم ، ورفعت الخبر))[٥٩].

إنَّ شبه (إنَّ) وأخواتها بالأفعال معنى ولفظا جعل اسمها منصوبا كالمفاعيل المنصوبة بالأفعال .

ومن أمثلة (إنَّ) المكسورة الهمزة المتصلة بالاسم الظاهر : ((إنَّ اللهَ لا يستحيي أنْ يَضْرِبَ مثلا ...)) (البقرة ٢٦) وقوله :

---

[٥٦] كتاب أسرار العربية ١٤٩ .

[٥٧] شرح ملحة الإعراب ١٤٢ .

[٥٨] المغني في النحو ج٣ ص ١٢٣ .

[٥٩] شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ١٦٢ ، وينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (القسم الثاني ، المجلد الثاني) ص ١٢٣١ ، شرح التصريح على التوضيح ج١ ص ٢١١ .

((إنَّ اللهَ لَذو فَضلٍ على الناس)) (البقرة ٢٤٣) وقوله : ((إنَّ أوَّلَ بيتٍ وُضِعَ للناس للذي ببكَّة)) (آل عمران ٩٦) .

ومن أمثلةِ (أنَّ) المفتوحة الهمزة المتصلة بالاسم الظاهر ، قوله تعالى : ((وأنَّ اللهَ بكلِ شيءٍ عليم)) (المائدة ٩٧) وقوله : ((اعلموا أنَّ اللهَ شديدُ العِقاب)) (المائدة ٩٨) .

جاءت (كأنَّ) متصلة بالظاهر في قوله تعالى : ((ويَكأنَّ اللهَ يبْسُطُ الرزقَ لمن يشاءُ من عبادِه ويَقْدِرُ ، لولا أن مَنَّ اللهُ علينا لخَسَفَ بنا ، ويَكأنَّه لا يُفلحُ الكافرونَ)) (القصص ٨٢) .

ومن (لكنَّ) المتصلة بالاسم الظاهر قوله تعالى : ((وما كَفر سليمانُ ولكنَّ الشياطينَ كفروا)) (البقرة ١٠٢) ، وقوله : ((ولكنَّ البرَّ من آمَنَ باللهِ واليومِ الآخِر)) (البقرة ١٧٧) ، وقوله تعالى : ((ولكنَّ الظالمين بآياتِ اللهِ يجْحدون)) (الأنعام ٣٣) .

ومن (ليتَ) المتصلة بالاسم الظاهر قوله تعالى : ((يا ليتَ لنا مِثْلَ ما أُوتيَ قارون ، إنَّه لذو حَظٍ عظيم)) (القصص ٧٩) ، وقوله : ((يا ليتَ بينك وبينك بُعْدَ المشرقين ، فبئس القرين)) (الزخرف ٣٨) .

ومن (لعلَّ) قوله تعالى : ((وما يُدريك لعلَّ الساعة تكونُ قريبا)) (الاحزاب ٦٣) ، وقوله : ((وما يُدريك لعلَّ الساعَة قريب)) (الشورى ١٧) ، وقوله : ((لا تدري لعلَّ الله يُحْدِثُ بعد ذلك أمرا)) (الطلاق ١) .

لقد جاءت أسماء (إنَّ) وأخواتها أسماء ظاهرة منصوبة ، وجاءت أخبارها مرفوعة على اختلاف معانيها ، إذ معنى (إنَّ) التوكيد ، ومعنى (أنَّ) التحقيق ، ومعنى (كأنَّ) التشبيه، ومعنى (لكنَّ) الاستدراك ،

ومعنى (ليت) التمني ، ومعنى (لعل) التوقع والرجاء [٦٠] .

وبُني كلام العرب على هذا الأساس ، ولا عبرة بما جاء شاذا ، أو منحولا ، ومن ذلك أنَّ (لعلَّ) حرف جر بلغة عُقيل ، ومن ذلك قول كعب بن سعد الغنوي :

فقلتُ ادْعُ أخرى وارفع الصوتَ جهرة لعلَّ أبي المغوار منكَ قريبُ

وقول الآخر :

لعلّ اللهِ فضلكم علينـــا بشـــيء أنَّ أمَّكُـــمُ ...

وقال ابن عقيل إنَّ (أبي المغوار) والاسم الكريم مبتدآن . و (قريبُ) و (فضلكم) خبران ، و (لعلَّ) حرف زائد دخل على المبتدأ ، فهو كالباء في ((بحسبكَ درهم))[٦١].

إنَّ استعمال الحروف المشبهة بالفعل لم يخرج عما جاء في القرآن الكريم ، وكلام العـــرب ، وبذلك يبطل ما ذهب اليه ابراهيم مصطفى ومـــن شايعه ، وأنَّ رفع أسمـــاء هذه الحروف بالفتحة لشبهـــها بالافعـــال وهي بعـــد ذلك مسنـــد اليـــه وإن جـــاءت منصـــوبة[٦٢]، لا يقـــدح بصحته غير المتنطعين .

---

[٦٠] ينظر كتاب الجمل في النحو ص ٥١، وكتاب اللمع ص ٤١ ، وشرح ملحة الإعراب ص ٤٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٦١، وشرح بن عقيل ج١ ص ٢٩٦ ، وشرح الرضي للكافية (القسم الثاني ، المجلد الثاني ص ١٢٣ .

[٦١] شرح ابن عقيل ج٢ ص ٤ .

[٦٢] ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (القسم الأول ، المجلد الثاني) ص ٨١ .

(٣)

واسم (لا) النافية للجنس منصوب كاسم (إنَّ) وأخواتها ، قال سيبويه : ((و (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه ، ونصبها لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ؛ لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو (خمسةَ عشرَ) ، وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم ، وهو الفعل وما أُجري مجراه ؛ لا تعمل إلا في نكرة ، و (لا) و (ما) تعمل فيه في موضع ابتداء ، فلما خُولف بها عن حال أخواتها خُولِف بلفظها كما خولف بـــ (خمسةَ عشرَ) و (لا) لا تعمل إلا في نكرة كما أنَّ (رُبَّ) لا تعمل إلا في نكرة))[٦٣]. وقال : ((وتقول : ((لا غلامَ وجاريةً فيها)) ؛ لأنَّ (لا) إنما تُجعل وما تعمل فيه اسما واحدا إذا كانت الى جانب الاسم ، فكما لا يجوز أنْ نفصل (خمسةَ) عن (عشرَ) ، كذلك لم يستقم هذا لأنه مشبّه به ، فاذا فارقه جرى على الأصل))[٦٤] .

فالأداة (لا) النافيـــة للجنـــس مركبـــة مـــع اسمهـــا كتركيب (خمسةَ عشرَ) ، ولذلك لا يجوز الفصل بينها وبين اسمها ، ولا تعمل إلا في نكرة ، وهي ومعمولها في موضع ابتداء ، قال سيبويه : ((واعلم أنَّ (لا) وما عملت فيه في موضع ابتداء كما إذا قلت : ((هل من رجل)) فالكلام بمنزلة اسم مرفـــوع مبتـــدأ))[٦٥]. ويجـــوز حذف خبرها مثل :

---

[٦٣] كتاب سيبويه ج٢ ص ٢٧٤ .

[٦٤] كتاب سيبويه ج٢ ص ٢٨٤ .

[٦٥] كتاب سيبويه ج٢ ص ٢٧٥ .

((لا رجل ، ولا شيء)) والمراد ((لا رجل في مكان ولا شيء في زمان))[٦٦].

وقال ابن جني : ((اعلم أنَّ (لا) تنصب النكرة بغير تنوين ما دامت تليها ، وتُبنى معها على الفتح كـ (خمسةَ عشرَ) ، تقول : ((لا رجلَ في الدار)) و ((لا غلامَ لك)) ، فإنْ فَصلت بينهما بطل عملها))[٦٧].

وقال الزمخشري : ((إن (لا) محذوٌّ بها حَذْوَ (إنَّ) من حيثُ أنها نقيضتها ، ولازمة للأسماء ولزومها))[٦٨]، وقال : ((هي كما ذكرت محمولة على (إنَّ) فلذلك نُصب بها الاسم ورُفع الخبر))[٦٩].

وقال بدر الدين بن مالك : ((إذا قُصد بالنكرة بعدها الاستغراق صَحَّ فيها على أَنْ تُحمل على (إنَّ) في العمل ؛ لأنها لتوكيد النفي ، و (إنَّ) لتوكيد الإيجاب فهي ضدها ، والشيء قد يُحمل على ضده كما يحمل على نظيره ؛ لأن الوهم ينزل الضدين منزلة النظيرين ، ولذلك نجد الضد أقربَ حضورا في البال مع الضد)) ثم قال : ((وأما إعمالها عمل (إنَّ) فمشروط بأَنْ تكون نافية للجنس ، واسمها نكرة متصلة سواء كانت موحدة نحو ((لا غلامَ رجلٍ جالسٌ)) أو مكررة نحو ((لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله)) ، فإنْ كانت منفصلة وجب الإلغاء كقوله تعالى : ((لا فيها

---

[٦٦] ينظر كتاب سيبويه ج٢ ٢٧٥ ، ٢٧٩ .

[٦٧] كتاب اللمع ص ٤٤ ، وينظر كتاب الجمل في النحو ص ٢٣٧ .

[٦٨] المفصل ص ٣٠ ، وينظر شرح المفصل ج١ ص ١٠٥ .

[٦٩] المفصل ص ٧٤ ، وينظر شرح المفصل ج٢ ص ١٠٠ .

غَوْلٌ)) (الصافات ٤٧) ، وقد يجوز الغاؤها مع الاتصال، وذلك كُررت، شبهوها ــ إذْ ذاك بحالها مع المعرفة نحو : ((لا حولَ ، ولا قوة إلا بالله))[٧٠].

وفصَّل ابن فلاح اليمني في بحث (لا) النافية للجنس ، وقال : إنَّها عملت لشبهها (إنَّ) في خمسة أوجه :

الأول : اشتراكهما في تلقي القسم .

الثاني : اشتراكهما في التأكيد ، فإنَّها لتأكيد النفي كما أنَّ (إنَّ) لتأكيد الإثبات .

الثالث : أنها نقيضة (إنَّ) وهم يحملون الشيء على نقيضه حملا لأجل الطرفين على الآخر لتلازمهما في الذهن ، فإذا أُعطي أحدهما حكما أُعطي الآخر الملازم مثله .

الرابع : اشتراكهما في طلب التصدر .

الخامس اشتراكهما في الدخول على المبتدأ والخبر .

فلما ناسبتها في هذه الأوجه عملت عملها ليظهر بذلك تأثير الشبه .

((ثم إنها تفارقها في عدم عملها في معرفة ، لا مظهر ولا مضمر ، وفي أنَّه إذا فُصل بينها وبين اسمها بالظرف بطل عملها بخلاف (إنَّ) ، وفي أنها تُركَّب مع اسمها بخلاف (إنَّ) ، وفي أنه مختلف في عملها في خبرها عند البصريين بخلاف (إنَّ) ، وفي أنَّ اسمها يحذف منه التنوين في بعض الصور بخلاف (إنَّ) ، وفي أنه مختلف في إعراب اسمها

---

[٧٠] شرح الفية ابن مالك لابن الناظم ص ١٨٦ .

وبنائه في بعض الصور بخلاف (إنَّ)[٧١].

ثم تحدث عن بنائها وإعرابها ، وقال إنَّ النصب يدل على الإعراب ، وذكْرَ (خمسة عَشرَ) يدل على البناء . وقال : ((حجة مَنْ قال بالبناء من ثلاثة أوجه :

أحدها : ذهاب التنوين لغير مُعاقِب .

الثاني : تركيبها مع اسمها بدليل امتناع الفصل بينهما بالظرف ، فإنْ قيل : التركيب يُبطل عملها ، قلنا : نحن لا نحكم بالتركيب إلا بعد العمل .

الثالث : أنه مبني لتضمنه معني الحرف الدال على عموم النفي ، بدليل أنَّ قولهم : ((لا رجلَ في الدار)) أقوى في النفي من ((لا رجلٌ في الدار))، فلو لم يقدر معه الحرف الدال على استغراق الجنس لاشتركا في قوة النفي ، وليس الأمر على ذلك عند النحويين)) .

((وحجة من قال بالإعراب من ثلاثة أوجه :

أحدها : العطف على لفظه بالمعرب ، ووصفه على لفظه بالمعرب ، ولأنَّ خبرها معرب وعملها فيهما واحد .

الثاني : أنَّ العامل ليس له أنْ يُحدث بناء في الكلمة ، ولا أنْ يُصيّرَ معربا مبنيا .

الثالث : أن الأصل الإعراب بدليل اطراده في المضاف والمطول))[٧٢].

---

[٧١] المغني في النحو ج٣ ص ٢٤٢ .

[٧٢] المغني في النحو ج٣ ص ٢٤٤ .

وهذا ما بحثه سيبويه في عدة مواضع من كتابه ، ولكن ابن فلاح نَسَّقَ المباحث وفصَّل القول فيها ، وذكر الحجج في بناء (لا) وإعرابها ، ويبدو أنّ معظم النحاة ذهبوا الى البناء ، قال الحريري : ((وعند النحويين أنّ فَتحته فتحة بناء لا فتحة نصب))[٧٣].

وقال أبو البركات الأنباري : ((بُنيت مع (لا) لأنّ التقدير في قولك : ((لا رجلَ في الدار)) : ((لا من رجلٍ في الدار)) لأنه جواب قائل قال : ((هل من رجلٍ في الدار ؟)) فلما حُذفت من اللفظ وركبت مع (لا) تضمنت معنى الحرف ، فوجب أنْ تُبنى ، وإنما بُنيت على الحركة لأن لها حالة تمكنٍ في البناء ، وإنما كانت الحركة فتحة ؛ لأنها أخف الحركات))[٧٤].

فاسم (لا) يكون مرفوعا ، إنْ جاء مبنيا على الفتح ، فهو مُتحدث عنه أي مسند اليه ، ولكنّ ابراهيم مصطفى أنكر ذلك ، قال : ((يبدو أول الأمر أنه متحدث عنه ، وأنه صدر جملة اسمية تامة ، والمتأمل يرى غير هذا ، فانّه ليس بعده من خبر ، ولا شيء يتحدث به ، تقول: ((لا ضيرَ)) و ((لا فوتَ)) و ((لا بأسَ)) فيمّ الكلام ، ويقدر النحاة خبرا محذوفا أي : موجود وحاصل ، وهو لغو لا يزيد تقديره في المعنى شيئا)) . وبعد أن ذكر عدة آيات فيها (لا) قال : ((وإذَنْ الاسم بعد (لا) في هذا الاستعمال ليس بمتحدث عنه ، وحقه من الحركات الفتحة ولا شيء فيه من

---

[٧٣] شرح ملحة الإعراب ص ١٣١ .

[٧٤] كتاب أسرار العربية ص ٢٤٦ .

الإشكال))[٧٥]. وبهذا الرأي حل الإشكال على الرغم من أنَّ ما ذكر من أمثلة مثل : (لا ريبَ) و (لا بأسَ) لا تفهم من غير إخبار ، إلا إذا كانت جوابا لسؤال كأنْ يُقال : كيف أنت ؟ فيجيب المسؤول : (لا بأسَ) . ثم كيف تفهم الآيات التي ذكرها[٧٦] إذا قيل : (لا ريبَ) و (لاعِلْمَ) و (فلا عُدوانَ) و (لا إكراهَ) الى آخر ما ذكر، من غير ذكر الخبر ؟ .

وكان النحاة قد ذكروا أنَّ (لا) النافية للجنس تنصب المبتدأ وترفع الخبر ، فأين الخبر ؟ وكيف يتم المعنى بدونه سواء أكان مذكورا أم مقدرا ؟ وكان ابن مالك قد قال :

عمــلَ إنَّ اجعــل للا في نِكره مفــردةً جاءتْكَ أو مكــرره

فانصِبْ بها مُضافا أو مضارِعَه وبعد ذاك الخبرَ اذكر رافعه

قال بهاء الدين عبد الله بن عقيل (-٧٦٩هـ) : ((وهي تعمل عمل (إنَّ) فتنصب المبتدأ اسما لها ، وترفع الخبر خبرا لها ، ولا فرقَ في هذا العمل بين المفردة ــ وهي التي لم تتكرر ــ نحو : ((لا غلامَ رجلٍ قائمٌ)) ، وبين المكررة نحو : ((لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله)) . ثم قال : ((لا يخلو اسم (لا) هذه من ثلاثة أحوال :

الحال الأول : أنْ يكون مضافا نحو : ((لا غلامَ رجلٍ حاضرٌ)) .

الحال الثاني : أنْ يكون مضارعا للمضاف أي مشابها له ، والمراد به كل اسم تعلق بما بعده إما بعمل نحو (لا طالعا جبلا ظاهرٌ)) و ((لا خيرا من زيد راكبٌ)) . وإما بعطف نحو : (لا ثلاثةَ وثلاثين

---

[٧٥] إحياء النحو ص ١٤٠ وما بعدها .

[٧٦] ينظر إحياء النحو ص ١٣٧ ــ ١٣٨ .

عندنا)) ويسمى المشبَّه بالمضاف : مطولا وممطولا ، أي ممدودا ، وحكما المضاف والمشبَّه به النصب لفظا ــ كما مُثّل .

الثالث : أنْ يكون مفردا والمراد به ــ هنا ــ ما ليس بمضاف ولا مُشبَّه بالمضاف فيدخل به المثنى والمجموع ، وحكمه البناء على ما كان ينصب به لتركبه مع (لا) وصيرورته معها كالشيء الواحد ، فهو معها كـ (خمسةَ عشرَ) ، ولكن محله النصب بـ (لا) لأنه اسم لها فالمفرد الذي ليس بمثنى ولا مجموع يُبنى على الفتح ، لأن نصبه بالفتحة نحو ((لا حولَ ولا قوةَ إلاّ باللهِ)) والمثنى وجمع المذكر السالم يُبنيان على ما كانا ينصبان به ــ وهو الياء ــ نحو ((لا مُسلّمينِ لك)) و ((لا مَسلِمينَ لزيد)) فـ (مُسلِمَينِ) و (مُسلِمينَ) مبنيان لتركبهما مع (لا) كما بُني (رجل) لتركبه معها))[٧٧].

لقد ورد اسم (لا) مبنيا على الفتح أو منصوبا في القرآن الكريم ، كقوله تعالى : ((لا ريبَ فيه)) (البقرة ٢) وقوله : ((لا ملجأ من الله إلا اليه)) (التوبة ١١٨) وقوله : ((لا عاصمَ اليومَ من أمْرِ اللهِ)) (هود ٤٣) وقوله : ((لا تثريبَ عليكم اليومَ)) (يوسف ٩٢) وغيرها كثير .

وجاءت في كلام العرب كذلك ، وحين استقرى النحاة هذا الكلام وجدوا أنَّ (لا) النافية للجنس تنصب المبتدأ وترفع الخبر ، ويحذف الخبر توسعا إذا كان مفهوما أو يدل عليه السياق ، أما إذا شُكَّ في فهمه فيجب ذكره كحديثه ــ صلى الله عليه وسلم ــ ((لا أحدَ أغيرُ من اللهِ))[٧٨].

---

[٧٧] شرح ابن عقيل ج١ ص ٣٣٦ وما بعدها ، وينظر شرح التصريح ج١ ص ٢٣٥ .

[٧٨] جامع الدروس العربية ج٢ ص ٣٣٨ .

وذكر عباس حسن[٧٩] أمثلة كثيرة لا تفهم إذا حذف الخبر مثل : ((لا قولَ زُورٍ نافعٌ)) و ((لا أنصارَ خيرٍ متنافرون)) و ((لا نصيحَتَيْ إخلاص أنفعُ من نصيحة الوالدين)) و ((لا خائنِي وطن سالمونَ)) و ((لا مهملاتِ عمل مكرماتٌ)) وهذه أمثلة المضاف ، وقد نصبت بالفتحة أو بما ينوب عنها ، أما أمثلة الشبيه بالمضاف فهي: ((لا مرتفعا قدرُه مضمورٌ)) و ((لا بائعا دينَه بدنياه رابحٌ)) و ((لا خمسةً وعشرينَ غائبونَ)) و ((لا ساعيا وراء الرزق محرومٌ)) و ((لا قاعدا عن الجهاد معذورٌ)) و ((لا سائقين طيارة غافلانِ)) و ((لا حارسِينَ بالليل نائمونَ)) و ((لا راغباتٍ في الشهرة مستريحاتٌ)) .

وهذه الأمثلة لا تُفهم إذا حُذفت الأخبار ، أو قد يقدرها السامع كما يشاء لا كما يريده المتكلم أو الكاتب ، وفي هذا خروج عن هدف اللغة الذي هو الفهم والإفهام .

لقد استُقْرِيَتْ أصول اللغة العربية ، وليس من التجديد تغييرها ، لأنَّ ذلك يؤدي الى مسخ العربية التي نزل بها القرآن الكريم وتكلَّم بها الناسُ منذ قرون ، وليس من العبث أنْ يضع القدماء قواعد تُنجي من الوقوع في الخطأ ، وكانوا قد قالوا إنَّ الضمة للإسناد ، وإنَّ الكسرة للإضافة ، وما عدا ذلك فحقه النصب لأنه لا يدخل في الإسناد والإضافة ، ولم تكن الفتحة علامة إعراب لخفتها فحسب بل لتميز المنصوبَ عن غيره، ولو كانت في العربية علاماتٌ أكثر من الضمة والفتحة والكسرة لوضع النحاة لكل باب علامةَ إعراب .

---

[٧٩] النحو الوافي ج١ ص ٦٩١ ــ ٦٩٢ .

ومعاني الإعراب تحددها ، وقد انتهى القدماء من البحث فيها ، ووضحوا مواقعها في الكلام ، وليس جديدا قول المعاصرين إنَّ الضمة للاسناد ، وإن الكسرة للاضافة ، فقد قاله القدماء ، وأضافوا اليه أنَّ الفتحة لما فضل من الاسناد والإضافة ، ويكون تكملة للكلام لا يُستغنى عنه وإن حُذف أحيانا ، ودلَّ عليه السياق .

المصـــــادر :

١. إحياء النحو ــ إبراهيم مصطفى ــ القاهرة ١٩٥١م .
٢. الأشباه والنظائر في النحو ــ جلال الدين السيوطي ــ تحقيق عبد العال سالم مكرم ــ بيروت ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٥م .
٣. الأُصول في النحو ــ أبو بكر محمد بن سهل بن السَّراج النحوي البغدادي ــ تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ــ الطبعة الثانية ــ بيروت ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م .
٤. الايضاح في علل النحو ــ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزَّجاجيّ ــ تحقيق الدكتور مازن المبارك ــ الطبعة الثانية بيروت ١٣٩٣هـ ــ ١٩٧٣م .
٥. تجديد النحو ــ الدكتور شوقي ضيف ــ الطبعة الثانية ــ دار المعارف ــ القاهرة .
٦. تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا ــ الدكتور شوقي ضيف ــ دار المعارف ــ القاهرة ١٩٨٦م .

٧. جامع الدروس العربية ــ مصطفى الغلاييني ــ الطبعة التاسعة ــ بيروت ١٣٧٨هـ ــ ١٩٥٨م .
٨. الخصائص أبو الفتح عثمان بن جني ــ تحقيق محمد علي النجار ــ القاهرة ١٣٧١هـ ــ ١٩٥٢م .
٩. دلائل الإعجاز ــ عبد القاهر الجرجاني ــ تحقيق محمود محمد شاكر القاهرة ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م .
١٠. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ــ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ــ الطبعة السادسة ــ القاهرة ١٣٧٠هـ ــ ١٩٥١م .
١١. شرح ألفية ابن مالك ــ أبو عبد الله بدر الدين محمد بن مالك ــ تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد . بيروت .
١٢. شرح التصريح على التوضيح ــ خالد بن عبد الله الأزهري ــ القاهرة ١٣٧٤هـ ــ ١٩٥٤م .
١٣. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ــ محمد بن الحسن الاستراباذي المعروف بالرضي ــ (القسم الأول ــ المجلد الأول والمجلد الثاني) تحقيق الدكتور حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ــ الرياض ١٤١٤هـ ــ ١٩٩٣م .
١٤. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ــ محمد بن الحسن الاستراباذي المعروف بالرضي ــ (القسم الثاني ــ المجلد الأول والمجلد الثاني) تحقيق الدكتور يحيى بشير مصري ــ الرياض ١٤١٧هـ ــ ١٩٩٦م .
١٥. شرح المفصل ــ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ــ القاهرة .

١٦. شرح ملحة الإعراب ــ أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري ــ تحقيق الدكتور فائز فارس ــ اربد ــ الأردن ــ ١٤١٢هـ ــ ١٩٩١م .
١٧. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ــ أبو الحسين احمد بن فارس ــ تحقيق مصطفى الشويمي ــ بيروت ١٣٨٢هـ ــ ١٩٦٣م .
١٨. صفوة التفاسير ــ محمد علي الصابوني ــ الطبعة السادسة ــ المانية الغربية ــ ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م .
١٩. العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي ــ الدكتور خليل احمد عمايرة ــ الأردن ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٥م .
٢٠. علل النحو ــ أبو الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الوراق . تحقيق الدكتور محمود جاسم الدرويش ــ بغداد ٢٠٠٢م .
٢١. في النحو العربي ــ قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ــ الدكتور مهدي المخزومي ــ القاهرة ١٣٨٦هـ ــ ١٩٦٦م .
٢٢. في النحو العربي ــ نقد وتوجيه ــ الدكتور مهدي المخزومي ــ بيروت ١٩٦٤م .
٢٣. كتاب أسرار العربية ــ أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ــ تحقيق محمد بهجة البيطار ــ دمشق ١٣٧٧هـ ــ ١٩٥٧م .
٢٤. كتاب الجمل في النحو ــ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ــ تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد ــ بيروت ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م

٢٥. كتاب الرد على النحاة ــ أبو العباس احمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخميّ القرطبيّ ــ تحقيق الدكتور شوقي ضيف ــ القاهرة ١٣٦٦هـ ــ ١٩٤٧م .
٢٦. كتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المشهور بسيبويه . تحقيق عبد السلام محمد هارون ــ القاهرة ١٣٨٥هـ ــ ١٩٦٦م .
٢٧. كتاب اللمع في العربية ــ أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ــ تحقيق فائز فارس ــ الكويت .
٢٨. كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ــ عبد القاهر الجرجاني ــ تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ــ بغداد ١٩٨٢م .
٢٩. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ــ أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ــ الطبعة الثانية ــ القاهرة ١٣٧٣هـ ــ ١٩٥٣م .
٣٠. اللهجات العربية ــ الدكتور ابراهيم أنيس ــ القاهرة .
٣١. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ــ الدكتور مهدي المخزومي ــ بغداد ١٣٧٤هـ ــ ١٩٥٥م .
٣٢. معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم ــ مكتبة لبنان ــ بيروت ١٩٩٥م .
٣٣. المغني في النحو ــ تقي الدين أبو الخير منصور بن فلاح اليمني النحوي ــ تحقيق الدكتور عبد الرزاق السعدي ــ بغداد ١٩٩٩ ــ ٢٠٠٠م .
٣٤. المفصل في علم العربية ــ أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ــ الطبعة الثانية ــ بيروت .

٣٥. من أسرار اللغة ــ الدكتور إبراهيم أنيس ــ الطبعة الثانية ــ القاهرة ١٩٥٨م .
٣٦. نحو التيسير ــ دراسة ونقد منهجي ــ الدكتور احمد عبد الستار الجواري ــ الطبعة الثانية ــ بغداد ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م .
٣٧. نحو المعاني ــ الدكتور احمد عبد الستار الجواري ــ بغداد ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م .
٣٨. النحو الوافي ــ عباس حسن ــ الطبعة الخامسة ــ دار المعارف ــ القاهرة ١٩٧٥م .
٣٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ــ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ــ تحقيق (ج١) عبد السلام محمد هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم ــ الكويت ١٣٩٤هـ ــ ١٩٧٥م .